قلت جعلها انواعا اضافية يقتضي ان الجنس وهو العرض داخل في حقيقتها فيكون
هو الجنس العالي قلت العرض يكون بالنسبة اليها عرضا عاما كالماشي بالنسبة
للانسان وجعلها انواعا له باعتبار الحصص المتحققة فيها من العرض نظير هذا
ان الماشي يصدق على الانسان وعلى غيره وهو عرض عام له وفي كل من الانسان
والفرس مثلا حصة اي قدر من المشي فيصح ان يقال ان هذه انواع للماشي
باعتبار تلك الحصص **قوله** وعمدتهم اي الذي اعتمدوا عليه وتمسكوا به الاستقراء
وهو تتبع الجزئيات لاثبات الحكم الكلي ثم ان تتبعت جميع الجزئيات كان تاما وان لم
تتتبع كلها كان ناقصا وما هنا من قبيل الثاني والاستقراء الناقص يفيد ظنا ضعيفا
قوله لما ياتي هذه ~~العبارة~~ اللفظة زادها من عند نفسه على عبارة المواقف
التي لخصها ما هنا واشار بها لقوله بعد لجواز جنس الخ وكان الاولى ان يقول
وعمدتهم في حصر الاعراض في تسعة الاستقراء الناقص وهو انما يفيد ظنا ضعيفا
ولا يفيد يقينا لما ياتي او يقول فيما ياتي ولم يثبت الحصر يقينا لجواز الخ فلا بد
من زيادة اما هنا او هناك حتى يستقيم الكلام **قوله** ووجه ضبطه اي الحصر
ثم ان هذا الحصر استقرائي كما قال والغالب فيه ان لا يردد بين النفي والاثبات في
هنا على خلاف الغالب واما الذي يردد بين النفي والاثبات فهو الحصر العقلي
قوله اما ان يقبل اي ذوانا يقبل القسمة اي صاحب قبول ~~القسمة~~ للقسمة
والمراد بها هنا القسمة الوهمية وهي فرض شيء غير شيء فانها التي
يقبلها الكم لا القسمة الفعلية التي هي الانفصال وفسرت باحداث هويتين
في الجسم فان القابل لها هو الهيولى عندهم ويقبلها الجسم لكن بواسطة
الهيولى **قوله** لذاته متعلق بيقبل مخرج به ما يقبلها لكن لا لذاته بل بواسطة
الكم القائم به فانه يقبل القسمة الوهمية بسبب عروض الكم المتصل له **قوله**
الاول وهو ما يقبل القسمة لذاته وقوله والثاني اي مصدوق قوله اولا
قوله معقولا بالنسبة الى الغير اي يحتاج العقل في تعقله اي تعقل امر
اخر وهو النسب السبعة اعني الاضافة والاين والمتى الخ فان كل واحد منها
يتوقف تعقله على تعقل شيئين ولذا سميت نسبا لان النسبة لا تعقل الا بين

اثنين

اثنين مثلا الاضافة كالابوة والبنوة يتوقف تعقل الابوة على تعقل البنوة
وبالعكس والمتى وهو حصول الشيء في الزمان نسبة بينه وبين الزمان فيتوقف
تعقل ذلك الحصول على شيئين هما ذلك الشيء والزمان وهكذا الباقي **قوله** الثاني
وهو الذي لا يتوقف تعقله على تعقل الغير **قوله** ولا يرد على الحصر الوحدة
حاصل الايراد ان يقال ان الوحدة والنقطة غير داخلتين في شيء من المقولات
العشر فلا يتم الحصر والنقطة عرفت بانها شيء ذو وضع لا يقبل القسمة اصلا
والوحدة عرفت بكون الشيء لا ينقسم وضدها الكثرة **قوله** اذ لا وجود لهما خارجا جواب
عن الايراد المذكور حاصله انهما انما يردان لو كانا موجودين على تقدير ان يكونا
عرضين كما قال المورد ونحن نمنع انهما عرضان اذ لا وجود لهما خارجا وفي كلامه
اشارة لقياس اقتراني من الشكل الثاني حاصله ان يقال العرض موجود في الخارج
ولا شيء من النقطة والوحدة بموجود في الخارج فلا شيء من العرض بنقطة
او وحدة وينعكس لقولنا لا شيء من النقطة والوحدة بعرض **قوله** وان سلمنا
جواب ثان عن الايراد المذكور الاول بالمنع والثاني بالتسليم يعني نمنع اولا كونهما
موجودين سلمنا وجودهما فلا يردان ايضا لانا لم ندع انحصار الاعراض في التسع
بمعنى ان كل عرض مندرج تحتها فانا لو ادعينا ذلك ورد علينا النقطة والوحدة
على تسليم وجودهما لكنا لا ندعي ذلك بل ادعينا ان الاجناس العالية للعرض
منحصرة في التسع **قوله** بالحصر نافيها المقولات اي حصرنا المقولات في التسع
على معنى ان هذا الحصر مبني على ان كل ما هو جنس عال للاعراض فهو منحصر في
التسع **قوله** واعلم شروع في اعتراضين واردين على الحصر ايضا فان دعوى انحصار
المقولات في العشر تضمنت امرين الاول ان هذه العشر اجناس عالية الثاني انه
ليس ثم جنس عال غيرها وكلا الامرين غير تام اما الاول فقد اشار لمنعه
بقوله لم يثبت كون الخ اي لا نسلم ان كل واحد من هذه المقولات جنسا فضلا عن
ان يكون عاليا لان جنسيتها لما تحتها مبني على ان تلك الافراد المندرجة تحتها
مختلفة الحقيقة وانها ذاتيات لها فيكون صدقها عليها صدق الحيوان على الانسان
والفرس مثلا وجاز ان تكون هذه الافراد مع كونها مختلفة بالحقيقة غير مندرجة

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)